Route Educational and Social Science Journal ISSN: 2148-5518

Volume 5(8), June 2018

Article History		
Received/Geliş	Accepted/ Kabul	Available Online / Yayınlanma
29 /5/2018	5 /6/2018	10 /6/2018

من أجل إعادة الاعتبار لتاريخ الدولة العثمانية في الجزائر قبل 1830

د. بلعالية ميلود

أستاذ محاضر أ – جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف

الملخص

تهدف هذه الورقة البحثية إلى إعادة الاعتبار لتاريخ الدولة العثمانية في الجزائر قبل عام 1830، من خلال تقييم طريقة تعامل مدرسة التاريخ الاستعماري مع قضايا هذا التاريخ. ومن هذه الزاوية تبرز أهمية تناول البحث بدءا بتحليل منهج هذه المدرسة في كتابة تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ثم دراسته في ثلاث عناصر هي: مكانة الجزائر السياسة في الدولة العثمانية قبل عام 1830، دور الأسطول في الدفاع على مصالح الدولة العثمانية في الجزائر ومبادئ الدبلوماسية العثمانية في الجزائر (1518–1830)، واعتبار هذا التاريخ جزءا لا يتجزأ من التاريخ الوطني الجزائري، وطرح الاحتلال الفرنسي عام 1830 باعتباره موقفا سياسيا استخدمت الدراسات التاريخية لتبريره.

الكلمات المفتاحية:

الدولة العثمانية، إيالة الجزائر، مدرسة التاريخ الاستعماري، كتابة تاريخ الجزائر، العهد العثماني، مكانة الجزائر، الأسطول، الدبلوماسية العثمانية، الاحتلال الفرنسي.

Abstract:

This paper aims at restoring the history of the Ottoman Empire in Algeria before 1830, by assessing how the colonial history school dealt with the issues of this history. From this point of view, the importance of dealing with research begins with an analysis of the curriculum of this school in writing the history of Algeria in the Ottoman era, and then studied in three elements: Algeria's political status in the Ottoman Empire before 1830, the role of the fleet in defending the interests of the Ottoman Empire in Algeria and the principles of Ottoman diplomacy in Algeria (1518-1830), this is an integral part of Algerian national history, and put the French occupation in 1830 as a political position used historical studies to justify it.

Keywords :

The Ottoman Empire, Regency of Algiers, School of Colonial History, the history of Algeria, the Ottoman era, the status of Algeria, the fleet, the Ottoman diplomacy, the French occupation

أجل إعادة الاعتبار لتاريخ الدولة العثمانية في الجزائر قبل 1830

د. بلعالية ميلود

المقدمة

إن قيام الكيان الجزائري الحديث عام 1518 بفضل جهود الدولة العثمانية، اكتسب مكانة سياسية للجزائر في هذه الدولة، حيث اعتبرت الجزائر دار السلطان، ولذلك كان له تأثير في نظرة الجزائريين إلى دولة الخلافة في اسطنبول، ولقد تعززت هذه النظرة بعد تحرير وهران والمرسى الكبير من الاحتلال الاسباني عام 1792.

إن وجود قاعدة للأسطول العثماني في الجزائر، مكن الدولة العثمانية من حماية مصالحها كقوة بحرية إسلامية في حوض البحر الأبيض المتوسط. ولذلك شنت الكتابات الغربية حملة تشويه ضد هذا الأسطول وتصحيح هذه النظرة السلبية والخاطئة حول الأسطول العثماني في الجزائر هو من صميم هذا البحث.

كما أن مبادئ الدبلوماسية العثمانية حافظت على الكيان الجزائري الحديث، ولذلك لم تنج هذه المبادئ من حملة التشويه. فإعادة الاعتبار التاريخ الدبلوماسي العثمان في الجزائري، خاصة في علاقاتها مع الدول الأوروبية قبل عام 1830، يمثل إحدى انشغالات البحث التاريخي الموضوعي. فما هي مظاهر مكانة الجزائر في تاريخ الدولة العثمانية قبل عام 1830، وما هو الدور الاقتصادي والعسكري للأسطول العثماني في قاعدته الجزائر الامامية في الحوض الغربي للبحر المتوسط، وكيف التزمت الجزائر بمبادئ الدبلوماسية العثمانية تجاه الدول الأوروبية طيلة ثلاثة قرون؟

1. المكانة السياسية للجزائر في تاريخ الدولة العثمانية:

إن قيام الكيان الجزائري الحديث عام 1518 بفضل جهود الدولة العثمانية، اكتسب مكانة سياسية للجزائر في هذه الدولة، حيث اعتبرت الجزائر دار السلطان[1]، ولذلك كان لقيام هذا الكيان تأثير في نظرة الجزائريين إلى دولة الخلافة في اسطنبول، ولقد تعززت هذه النظرة بعد تحرير وهران والمرسى الكبير من الاحتلال الاسباني عام 1792. وللخروج من إطار التشويه الذي اعتمدته مدرسة التاريخ الاستعماري في تعاملها مع تاريخ الدولة العثمانية في الجزائر، فإننا نتوقف عند بعض المنطلقات التي اعتمدتها كأساس لكتاباتها.

أولا اعتبار إيالة الجزائر مستعمرة خاضعة للأتراك، وأن فضل فرنسا تخليص هذه البلاد من مستعمر متخلف ووضعها تحت حكم فرنسي مستنير لسكان البلاد. ولقد ركزت ادبيات مدرسة التاريخ الاستعماري على الترديد بأنه لم يكن للدولة الجزائرية وجود عبر التاريخ، وادعت طيلة الوجود الاستعماري في الجزائر أن سكان الجزائر هم خليط من أجناس مختلفة وقبائل متنافرة، لا تجمع بينهم رابطة الشعور بالانتماء إلى أرض واحدة وبلد واحد وينعدم بينهم الانسجام، وتصل هذه الأدبيات إلى الغاية القصوى في تجنب الحقيقة عندما تؤكد أن الوطنية الجزائرية أوجدتها فرنسا بفضل الإصلاحات والتنظيمات الإدارية والاقتصادية والمالية التي أدخلتها في البلاد مما أوجد شروطا موضوعية لظهور هذه الوطنية ونموها، في تاريخ الجزائر الحديث[2].

1 المقصود بمصطلح دار السلطان، المكانة السياسية لإيالة الجزائر بعد أن أصبحت نيابة السلطنة العثمانية عام 1518، بعد نيابة مصر في عهد السلطان سليم الأول الذي حمل لقب خادم الحرمين عام 1517. للمزيد ينظر: حسن حلاق وعباس صباغ، المعجم الجامع في المصطلحات الأيوبية والمملوكية والعثمانية ذات الأصول العربية والفارسية والتركية، دار العلم للملايين، ط1، بيروت، 1999، ص 96.

2 وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية، ملف خاص حول موقف المؤرخين الأجانب من تاريخ الجزائر، مجلة الأصالة، الجزائر، 1972، ص 213.

ولقد اعتمدت مدرسة التاريخ الاستعماري على فرضيات لتثبيت التصور الخاطئ الذي أدى إلى تشويه صورة الجزائر العثمانية، ومنها كيفية تناول هذه المدرسة لمؤسسات الدولة العثمانية في الجزائر قبل عام 1830، والنظرة السطحية المتعصبة التي تناولت بها الأسطول والجيش أو لديوان والحكومة. وهكذا ركزت المنطلقات في البداية من أجل تحقيق أغراض سياسية، ثم تحولت إلى قناعات طيلة الفترة الاستعمارية دون أن يتم التأكد منها رغم توفر المادة التاريخية لذلك[3].

وهذا ما يؤكد حقيقة أن وجود مدرسة التاريخ الاستعماري لم يكن هدفها خدمة الحقيقة التاريخية، وإنما السعي لخدمة الوجود الأجنبي في الجزائر وتثبيته، والدليل على ذلك الإهمال الذي عانى منه تاريخ الجزائر في العهد العثماني من قبل هذه المدرسة الفرنسية. ذلك أن اهتمام هذه المدرسة بالفترة العثمانية ظهر في المراحل الأولى من تكوينها وعلى يد مؤرخين هواة تنقصهم الشروط الضرورية للكتابة التاريخية، فكان منهم الإداريون والعسكر والمترجمون حين قاموا بنشاطهم خدمة للمناصب التي كلفوا بها أو خدمة لمصالحهم الخاصة[4].

لقد توقفت اهتمامات مدرسة التاريخ الاستعماري بهذه الفترة عند هذا المستوى من الكتابات عكس فترة الاحتلال، وهذا ما يفسر انعدام وجود متخصصين في تاريخ الجزائر العثمانية قبل عام 1830، وبعض الدراسات الجامعية التي ظهرت حول هذه الفترة في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ظهرت محدودة[5]، ومع ذلك لا يمكن أن ننكر التأثير الذي مارسته مدرسة التاريخ الاستعماري على المثقف الجزائري للاطلاع على تاريخ الدولة العثمانية في الجزائر، ونتج عن ذلك التأثير تذبذب الرؤية حول المقاومة الوطنية ضد الاحتلال التي بدأت مباشرة إثر سقوط الجزائر العاصمة في 5 جويلية 1830 والمحنة الشديدة التي تعرض أعيان مدينة الجزائر من مصادرة أملاكهم ونفيهم بدعوى أهم من الأتراك وتأثيرها السلبي على مستقبل المجتمع الجزائري، وخاصة إفراغه من العلماء وطلبة العلم[6].

وهكذا فإن هذه الأمثلة من تأثير مدرسة التاريخ الاستعماري على ذهنية الجزائريين، وفي تقييم أحداث تاريخ الجزائر في بداية عقد الثلاثينيات من القرن التاسع عشر، فالاحتلال لم يهدم فقط الأسس المادية للمكانة السياسية للجزائر في تاريخ الدولة العثمانية، وإنما امتد إلى المقومات المعنوية، وخاصة التأريخ للدولة والمجتمع[7].

لقد رددت الأدبيات التاريخية لمدرسة التاريخ الاستعماري أن الجزائر عبارة عن إيالة عثمانية أي مستعمرة تركية ولذلك استخلصت من هذه الأطروحة كل النتائج التي تتلاءم وهذه النظرة السلبية المهنجة. وإذا كان الجدال بين المؤرخين في العالم العربي، قد أثير حول ما إذا كانت الدولة العثمانية دولة ضمت بلدان عربية بالقوة على طريقة الدول الأوروبية الاستعمارية[8]، أو أنها إمبراطورية في شكل دولة الخلافة الإسلامية، فإن هذا الجدال في اعتقادنا يجد تبريراته في تقييم أطرافه للدولة العثمانية، وهو ينطلق من تجربته ومن ظروفه المحلية التي ليست نفس التجربة والظروف في المشرق والمغرب[9].

3 Grammont (de), Histoire d'Alger sous la domination turque 1515-1830, Paris 1887, p 83.

4 محمد شاطو، نظرة المصادر الجزائرية والأجنبية إلى السلطة العثمانية في الجزائر، دار كوكب العلوم للنشر والتوزيع والطباعة، الجزائر، 2017، ص 60.

5 Charles-André Julien, Histoire de l'Algérie contemporaine 1827-1871, PUF, Paris 1964, p 123.

6 مبارك بن محمد الميلي، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج3، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، 1964، ص 215.

7 Pierre Boyer, La vie quotidienne à Alger, Paris 1963, p 54.

8 Emile Félix Gautier, Histoire et historiens de l'Algérie, Edition F. Alcan, Paris 1931, p 432.

9 منور مروش، دراسات عن الجزائر في العهد العثماني: القرصنة الأساطير والواقع، الجزء الثاني، القصبة للنشر، الجزائر، 2009، ص 435.

للتاريخ والحقيقة، فأن الحكم العثماني في الجزائر لم يكن حكما استعماريا، بل كان حكما ارتبطت بدايته في مطلع القرن السادس عشر بظروف إقليمية بالغة الخطورة بالنسبة لبلاد المغرب الاسلامي إثر سقوط غرناطة عام 1492، ولقد ساعدت على الحضور العثماني في سواحل الجزائر، الحاجة إلى وحدة المسلمين تحت لواء الخلافة لمواجهة الخطر الاسباني في الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط. ولذلك فإن عنف الهجمة الصليبية على ثغور المغرب الإسلامي في بداية القرن السادس عشر، وضعف الإمارات المحلية، وخاصة الزيانية في الجزائر في التصدي لهذا الخطر بل إنها تحالفت مع الغزاة الاسبان ضد العثمانيين[10].

لقد جسد الأخوان عروج وخير الدين في نظر الجزائريين روح الجهاد ضد الإسبان المتعصبين، ولقد تمتع الأخوان، خاصة خير الدين بعد استشهاد عروج في معركة واد المالح غرب وهران بسمعة طيبة لدى الجزائريين كما بقي الشعور بالخطر الإسباني في ذاكرة الجزائريين، ولذلك كان سقوط الجزائر العاصمة عام 1830 تذكيرا لهم بالخطر الأوروبي الداهم، فحمدان بن عثمان خوجة شبه في كتابه المرآة الخطر الفرنسي على شمال إفريقيا بالزلزال الكبير الذي تعرضت له المنطقة في مطلع القرن السادس عشر[11].

لقد قام الكيان الجزائري الحديث في ظل الظروف الاقليمية المحيطة، وتطور التنظيم السياسي والإداري في إيالة الجزائر ضمن طار الحكم اللامركزي في ولايات الدولة العثمانية، ولم تكن المناصب الادارية بما فيها منصب الداي والباي مغلقة أمام الجزائريين، كما ورد في كتابات مدرسة التاريخ الاستعماري، فالمقياس الأساسي الذي كان يؤخذ بعين الاعتبار للترشح للمناصب العليا في الإيالة هو التفرغ لخدمة الدولة العثمانية وليس الانتماء إلى العنصر التركي[12].

للرد على الاعتقاد السائد لدى المؤرخين الغربيين أن الجزائر كانت مجرد إيالة ولم تكن لها مكانة سياسية في تاريخ الدولة العثمانية قبل عام 1830، نلاحظ أن الجزائر لم تتقيد في ظل الصراع البحري على الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط بأي التزام ارتبطت به الدولة العثمانية في الفترة (1604-1830) من خلال مثالين اثنين:

- الأول يتعلق بالمعاهدة التي أبرمها السلطان أحمد الأول مع ملك فرنسا هنري الرابع عام 1604، حين منح الفرنسيين امتياز صيد المرجان في منطقة القالة في الواقعة على ساحل بايليك الشرق الجزائري، ولم يتمكن الفرنسيون من الاستفادة من هذا الامتياز إلا بعد التوقيع على معاهدة تجارية مع الجزائر عام 1619، وعندما خرق الفرنسيون بنود هذه المعاهدة ألغت إيالة الجزائر العمل بها، ولم تفلح وساطة السلطان. ولم تبرم الجزائر معاهدة جديدة مع فرنسا عام 1628 إلا بالشروط التي تخدم مصالحها.
- الثاني أن الجزائر لم تقبل أن تكون معاهدة الامتيازات الأجنبية التي منتحتها الدولة العثمانية للدول الأوروبية سارية المفعول في الجزائر، وهذه المسألة كانت إحدى نقاط التوتر التي واجهتها الجزائر في علاقاتها مع الدول الأوروبية عشية الاحتلال الفرنسي[13].

لقد تعرضت مكانة الجزائر في تاريخ الدولة العثمانية قبل عام 1830 إلى التشويه، والتجريح ومس الكرامة، فالجزائر كانت توصف بكونها عشا لقطاع الطرق وملجأ للقراصنة الذين لا هم لهم سوى السلب وضرب التجارة الأوروبية في حوض البحر الابيض المتوسط. والحقيقة أن الدولة العثمانية بمجرد إبعادها للخطر الإسباني ضد الجزائر في مطلع القرن السادس عشر، سارعت إلى إقامة علاقات سلمية مع القوى

10 جمال قنان، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث (1500-1830م)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1985، ص 446.

11 حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، تر/ محمد العربي الزبيري، الجزائر، 1983، ص 90.

12 جون. ب وولف، الجزائر وأوروبا (1500-1830)، تر/ أبو القاسم سعد الله، المكتبة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص 129.

13 أبو القاسم سعد الله، أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر، ج2، دار البصائر، طبعة خاصة، الجزائر، 2007، ص 175.

البحرية الأوروبية. ولقد منحت الدولة العثمانية في أوج قوتها في عهد السلطان سليمان القانوني امتيازات أجنبية للدول الأوروبية عام 1535 شملت الرعايا الأوروبيين في ولايات الدولة العثمانية[14].

وإذا كانت الجزائر بمكانتها في تاريخ الدولة العثمانية قد استرشدت بالسياسة العثمانية تجاه القوى البحرية الأوروبية، فإنها رفضت إبرام معاهدة سلم مع إسبانيا، لأنها كانت في حالة حرب مع الجزائر طيلة ثلاثمائة سنة من سقوط الاندلس حتى تحرير وهران والمرسى الكبير عام 1792. والسبب في ذلك أن منظور إسبانيا للعلاقات الدولية لم يتطور في تعاملها مع الدول الإسلامية عن النظرة المتعصبة بعد سقوط الأندلس عام 1492. وعندما تغيرت الأوضاع السياسية في إسبانيا نحو في منتصف القرن الثامن عشر ساعدت على إبرام معاهدات سلم مع الدول الإسلامية مع الدول البحرية في شمال افريقيا: الجزائر، سلا، تونس وطرابلس[15]. والدليل على مكانة الجزائر السياسية في تاريخ الدولة العثمانية، موقف الحياد الذي وقفته الجزائر في الصراع الذي اشتد في أوروبا أثناء الحصار القاري الذي فرضته الدول الكبرى المناهضة للثورة الفرنسية وحروب نابليون. ولقد تمسكت الجزائر بالحياد، ولكنها دفعت ثمنا نتيجة هذا الموقف من قبل كل القوى الأوروبية، الأمر الذي مهد لعزلتها ثم التخطيط لغزوها ضمن إطار المسألة الشرقية[16].

والسؤال الذي يطرح نفسه حول حقيقة مكانة الجزائر في تاريخ الدولة العثمانية، هو لماذا تصر الكتابات الغربية على محو أثار هذه المكانة من تاريخ الدولة العثمانية قبل عام 1830؟ والجواب هو في دوافع مدرسة التاريخ الاستعماري في تشويه تاريخ الجزائر في العهد العثماني من خلال نقطتين اثنتين:

- الأولى نمو الروح القومية جعلت الفرنسيين يعزفون عن النظر بموضوعية إلى فترة يجدون فيها أن الجزائر تعاملت مع فرنسا تعامل الند للند، فعندما حاول الملك لويس الرابع عشر التعامل مع الجزائر عكس هذه النظرة، فاصطدم بالمقاومة الشديدة للجزائر التي انتهت بالهزيمة التي الحقتها بالأسطول الفرنسي عندما حاول احتلال مدينة جيجل في أواخر القرن السابع عشر، ثم في الصراع البحري الذي خاضته البحرية الجزائرية ضد البحرية الفرنسية في الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط، مما اضطر الملك البوربوني في النهاية إلى التسليم بالأمر الواقع.
- الثانية ذات طابع نفسي، حين قامت فرنسا قامت بغزو الجزائر، التي ترتبط معها بمعاهدة سلم ينتهي أجلها عام 1887، رغبة من ملكها في إخفاء الوجه العدواني للدبلوماسية الفرنسية[17].

وهكذا فإن المكانة السياسية للجزائر في تاريخ الدولة العثمانية قبل عام 1830، قامت على الاحترام المتبادل بين الإيالة المعروفة بدار السلطان ودولة الخلافة الإسلامية في اسطنبول، فالجزائر منذ دخولها في حوزة الدولة العثمانية عام 1518، كانت القاعدة الأمامية للأسطول العثماني في مواجهة خطر الهجمات للقوى البحرية المسيحية المتعصبة ضد مصالح المسلمين في الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط. ولقد ظلت هذه المكانة السياسية للجزائر في العهد العثماني حتى انعقاد مؤتمر فيينا عام 1815 الذي تقرر فيه مبدأ عدم الاعتراف بالسيادة لأي دولة غير أوروبية، وبهذا القرار بدأت المسألة الشرقية من الجزائر واكتمل التخطيط الأوروبي للقضاء على مكانة الجزائر

14 عبد القادر فكاير، الصراع الجزائري الإسباني خلال القرن 10هـ/16م، كوكب العلوم، ط1، الجزائر، 2016، ص 31.

15 بن عودة المزاري، طلوع السعد السعود في أخبار وهران والجزائر وإسبانيا وفرنسا الى أواخر القرن التاسع عشر، تح/ يحي بوعزيز، دار البصائر، ط1، الجزائر، 2007، ص 208.

16 جمال قنان، مرجع سابق، ص 460.

17 صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي (1514-1830)، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 125.

العثمانية بقرار مؤتمر إكس لا شابيل عام 1818 بتوجيه إنذار الى إيالة الجزائر لوقف الجهاد البحري، وهو ما يسمى عند الأوروبيين بأعمال القرصنة وتجارة الرقيق.

2. دور الأسطول في الدفاع على مصالح الدولة العثمانية في الجزائر.

إن الحديث عن الاسطول الجزائري في العهد العثماني، يدفع إلى الاعتزاز والشعور بالفخر، فلقد كان صورة للصراع البحري بين الدولة العثمانية والقوى البحرية الأوروبية في الحوض الغربي للبحر المتوسط عبر ثلاثة قرون مليئة بالتضحية والبطولة لتنتهي بمأساة الاحتلال الفرنسي عام 1830، لم تهتز لها الجزائر وحدها وإنما اهتز لها العالم الإسلامي. ولقد كانت الجزائر بأسطولها القاعدة الأمامية للدولة العثمانية والذي دافع عن مصالحها ضد الخطر الأوروبي[18]. وعندما اختلت موازين القوى نتيجة عوامل جديدة منها القدرة على تنظيم مؤسسات الدولة الحديثة واستخدام الموارد المختلفة استخداما في بناء القوة الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية ولكن عجز الجزائر في أواخر العهد العثماني عن منافسة القوى البحرية الأوروبية من أجل بناء أسطول قوي للدفاع عن مصالحها وعلى مكانتها الإقليمية، انعكس سلبا على الأسطول حتى مطلع القرن التاسع عشر[19]. فما هي هوية الأسطول الجزائري في العهد العثماني؟ وما هو الدور الذي لعبه في الدفاع على مصالح الدولة العثمانية خلال ثلاثة قرون؟

شنت الكتابات التاريخية الأوروبية، وخاصة الفرنسية هجمة التشويه على تاريخ الأسطول الجزائري في سياق رفض الاعتراف بوجود الكيان الجزائري قبل عام 1830. وبالرغم من هذا الحكم المسبق الذي هو موقف سياسي وليس واقعا تاريخيا، ومع ذلك فهي لم تستطع أن تنكر للأسطول هويته العثمانية لتعذر طمس حقيقة فرضت نفسها في الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط[20]. فالظروف التي ظهر فيها الجهاد البحري العثماني انطلاقا من موانئ الساحل الجزائري هي نفسها التي سجل فيها ظهور الكيان الجزائري الحديث سنة 1518، فالمعارك الأولى في الغزو البحري من أجل التصدي للقرصنة الأوروبية، وللغزو الاسباني التي قام بها الجزائريون في الساحل الشرقي من البلاد تعززت بظهور الأخوين عروج وخير الدين في الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط. ويلاحظ قوة الأسطول التي كانت تحت قيادة الأخوين شهدت نموا كبيرا بعد اتخاذهما الساحل الجزائري قاعدة لنشاطهم البحري، ويعزى هذا النشاط إلى قيام سكان الثغور البحرية الجزائرية بالتطوع للعمل تحت راية القائدين لصالح الدولة العثمانية. ويعزز هذا الاعتقاد قيام عروج باختيار ميناء جيجل لنشاطه البحري ضد القرصنة الأوروبية. وإصراره على تحرير مدينة بجاية من الغزاة الإسبان، وعند القضاء على الخطر الإسباني على مدينة الجزائر عام 1518 وطردهم من حصن البنيون (الصخرة) عام 1529 كان الأسطول العثماني في الجزائر قد تطور. ولقد تعزز الأسطول الجزائري بالمهاجرين الأندلسيين وإقبالهم للعمل في الأسطول، لأنه يعتبر مؤسسة تحت إشراف الدولة. فكان الجهاد البحري مفتوحا أمام المتطوعين الذين يرغبون في الجهاد تحت راية دولة الخلافة ومن أجل حماية بلاد المسلمين وإنقاذ المهاجرين من الأندلس[21].

تشير الظروف المحيطة بنشأة الأسطول العثماني في الجزائر أنه أصبح القاعدة الأمامية للصراع البحري العثماني الإسباني في الحوض الغربي للبحر المتوسط، بفضل جهود الأميرالاي خير الدين الذي استخدم نفوذه المعنوي في اسطنبول للاستفادة من دعم الدولة العثمانية وامكانياتها البحرية ليجعل من البحرية الإسلامية قوة في المتوسط. فمنذ أن تأسس الكيان الجزائري الحديث عام 1518، وجدت الجزائر

18 وليم سبنسر، الجزائر في عهد رياس البحر، تر/ عبد القادر زيادية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006، ص 30.

19 أحمد سليماني، تاريخ المدن الجزائرية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص 85.

20 Moulay Belhamissi, L'Algérie aux mille canons, SNED, Alger, 1983, p 45.

21 فون مالتسان هاينرش، ثلاث سنوات في غربي شمال إفريقيا، تر/ أبو العيد دودو، دار الأمة للطباعة والنشر، ط1، الجزائر، 2008، ص 25.

نفسها بحكم موقعها ودورها البحري لتكون دولة بحرية، فهي تطل على ساحل طوله 1200 كلم، وقريب من مصدر الخطر المتمثل في أوروبا المسيحية بعد سقوط الأندلس. وتجسد هذا الخطر باحتلال إسبانيا للثغور الساحلية الرئيسية من المرسى الكبير، وهران، الجزائر، بجاية وجيجل في فترة قصيرة امتدت من عام 1505 حتى 1510، ظهرت ضرورة ملحة لا يمكن تأجيلها لبناء قوة بحرية لتحرير هذه المدن، ومن أجل نقل الجهاد البحري ضد العدو إلى أعالي البحر وإلى أرض العدو نفسه[22].

وتذكر المصادر التاريخية أن العمليات البحرية ضد الاسبان وضد القراصنة الأوروبيين ألحقت خسائر كبيرة بالأسطول الجزائري، مما أثر على قوتها الحربية، ولذلك أرسى أسطول الإمبراطور شارل الخامس شرق الجزائر العاصمة في أكتوبر 1541 لم يكن لدى الجزائر قوة بحرية يعتد بها تستطيع بها مواجهة الأرمادا الإسبانية. ولقد بذلت الجزائر جهودا كبيرة من أجل إعادة بناء الأسطول وتقويته بعد انحسار الخطر الإسباني عن الجزائر ومنها صنع مدفع بابا مرزوق عام 1542، ولكن بعد سقوط مدينة الجزائر في 5 جويلية 1830، قامت سلطات الاحتلال الفرنسي بإزالة المدفع بابا مرزوق من ميناء الجزائر في 27 جويلية 1833، ونقله إلى ميناء بريست على المحيط الأطلسي كجزء من غنائم الحملة على الجزائر، وأن نقله يدل على عدوان عسكري وثقافي نظرا لقيمته الرمزية، على هذه الرواية الفرنسية سارع الفرنسيون إلى ارتكاب هذه الجريمة[23].

وبعد عشر سنوات من الحملة الاسبانية ضد مدينة الجزائر، اصبح الأسطول في الجزائر يهاجم الاسبان والبرتغاليين في أعالي الحوض الغربي للمتوسط. ولقد شارك الأسطول الجزائري في معارك بحرية خاضتها الدولة العثمانية في الحوض الشرقي للبحر الأبيض المتوسط ومنها حصار مالطة عام 1565، ومعركة ليبانتو عام 1571 جنوب اليونان، وفي تحرير تونس من الاحتلال الاسباني عام 1574 وضمها نهائيا إلى حوزة الدولة العثمانية[24].

وهكذا فقد تطور الأسطول العثماني في الجزائر في الفترة الممتدة من أواخر القرن السادس عشر إلى النصف الأول من القرن السابع عشر، حيث بلغت وحداته في حوض البحر الأبيض المتوسط نحو مائة سفينة، مما جعلت نشاط الغزو البحري يمتد إلى المحيط الأطلسي عبر مضيق جبل طارق. الأمر الذي دفع انجلترا وهولندا وفرنسا على التحالف بقصد قصف الجزائر.

اعتمد الاسطول في النصف الثاني من القرن الثامن عشر على خطة تسليح القوارب الصغيرة لغرض حماية الموانئ الجزائرية. فكانت خطة ذات طابع دفاعي انتهجتها البحرية الجزائرية في هذه الفترة، وتعزى هذه الخطة الدفاعية إلى العلاقات السلمية التي أقامتها إيالة الجزائر مع القوى الأوروبية البحرية. وهو ما كان له تأثير سلبي على دور الأسطول في مرحلة الدايات[25].

وبعد تحرير وهران والمرسى الكبير عام 1792 من الاحتلال الاسباني، واجه الأسطول الجزائري في العهد العثماني ضغطا خارجيا من القوى البحرية الأوروبية في ظل الحصار القاري الأوروبي ضد حكومات الثورة الفرنسية، وانعكاسات حروب نابليون القارية من أواخر القرن الثامن عشر حتى مطلع القرن التاسع عشر في الحوض الغربي للبحر المتوسط بالخصوص. وهو ما دفع إيالة الجزائر إلى الاهتمام بالتسلح البحري من

22 علي خلاصي، القلاع والحصون في الجزائر (المنشآت العسكرية الجزائرية في العصر الحديث)، مطبعة الديوان، الجزائر، 2008، ص 220.

23 لقد صنع مدفع بابا مرزوق سنة 1542 في ميناء الجزائر وكان منتصبا على باب الجهاد المطل على البحر. وكان الفرنسيون يرتعدون منه إذا ذكر لهم لأن الجزائريين في الماضي كانوا قد وضعوا في فوهته لوفاشي قنصل فرنسا سنة 1683 وقصفوه به إلى البحر وكرروا ذلك مع خليفته القنصل بيول سنة 1688 أثناء قصف دوكين قائد أسطول لويس الرابع عشر مدينة الجزائر.

24 عبد الرحمان الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ج3، ديوان المطبوعات الجامعية، ط7، الجزائر، 1994، ص 203.

25 أحمد توفيق المدني، حرب ثلاثمائة سنة بين الجزائر وإسبانيا (1492-1792م)، دار البصائر للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2007، ص 73.

أجل تأمين مصالح الدولة العثمانية وحماية رعاياها. غير أن هذا التسلح لم يمنع من العدوان الانجليزي على الأسطول الراسي في ميناء الجزائر على يد اللورد إكسموث الانجليزي في 27 أوت 1816 واستشهاد ريس حميدو. بالرغم من هذه الخسارة للأسطول، ورغم التهديد الانجليزي فإن الجزائر لم تقبل أن تجردها القوى الأوروبية من سلاحها البحري، ففي سنة 1817 استمرت جهود إعادة بناء الأسطول حتى عام 1821 وهي السنة التي دخلت فيها الجزائر الحرب إلى جانب الدولة العثمانية ضد الحركة الانفصالية في شبه جزيرة المورة جنوب اليونان تدعمها الدول الأوروبية ضمن إطار المسالة الشرقية[26].

في النصف الأول من القرن التاسع عشر، ازداد الضغط الأوروبي ضد الأسطول العثماني في الجزائر، وكانت البداية بحادثة المروحة في شهر أفريل من عام 1827، بقصد تنصل حكومة فرنسا من الديون المترتبة على خزينة فرنسا عن شراء القمح الجزائر أثناء الحصار القاري ضد فرنسا. ولقد نجحت بعض من قطع الأسطول الجزائري من الهزيمة في معركة نافارين في خريف عام 1827، ولكنها لم تلتحق بقاعدة الأسطول العثماني في الجزائر، بسبب ظروف الحصار البحري الفرنسي الذي فرضته فرنسا البوربونية إلى أن سقطت الجزائر العاصمة في 5 جويلية 1830[27].

وهكذا استطاعت الجزائر بأسطولها ودوره خلال ثلاثة قرون أن تفرض احترامها باسم الدولة العثمانية على الدول الصديقة، وتبث الرعب في قلوب أعدائها، والحقيقة أن حملة التشويه التي شنتها القوى البحرية الأوروبية ضد الأسطول العثماني في الجزائر، لم تستند على أي أساس من الواقع، كما كان يجري في أعالي البحار، وإنما كان دافعها الحقد والروح الصليبية المتعصبة في النفسية الأوروبية. فلم يكن دور الأسطول هو زرع الرعب وتخريب والسلب وتدمير التجارة الأوروبية، وإنما كان دوره الدفاع على مصالح الدولة العثمانية باعتبارها دولة الخلافة الإسلامية وحماية رعاياها.

3. مبادئ الدبلوماسية العثمانية في الجزائر (1518–1830).

إن طرح مبادئ الدبلوماسية العثمانية في الجزائر قبل عام 1830، قد يثير نوعا من التحفظ بسبب تأثير مدرسة التاريخ الاستعماري في انكار وجود كيان جزائري حديث ضمن إطار الدولة العثمانية، على الرغم ما سجلته الوثائق واثبتته المعاهدات. فالباحث في تاريخ الجزائري في العهد العثماني لا مناص لديه من الاعتماد على المراسلات الدبلوماسية المحفوظة في الأرشيف الأوروبي، وخاصة الأرشيف الفرنسي لدراسة المعاهدات التي أبرمت مع الدول الأوروبية خلال العهد العثماني وإبراز هذه المبادئ، غير أن إتلاف الأرشيف الدبلوماسي العثماني في الجزائر في بداية الاحتلال الفرنسي، يشكل عقبة للباحثين في دراسة الدبلوماسية العثمانية في التي كانت تمثل أداة السياسة الخارجية للدولة العثمانية، فإيالة الجزائر بمكانتها السياسية في تاريخ الدولة العثمانية، ظلت ولاية عربية تعرف بنيابة السلطنة (دار السلطان)، وبحكم حالة الاعتداءات المستمرة ضد الجزائر في الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط، ولذلك اقتصر التمثيل الدبلوماسي الأوروبي على القنصل العام المعتمد في الجزائر العاصمة، فضلا عن قناصل في عنابة ووهران حسب توزيع الجاليات الأوروبية ومصالحها التجارية[28].

يعود ظهور الكيان الجزائري الحديث إلى سنة 1518 بعد انضمامها الى الدولة العثمانية التي خصتها بمكانة سياسية خاصة في ظروف تميزت باستمرار الصراع البحري العثماني الاسباني. ولقد واجهت الدبلوماسية العثمانية في الجزائر مسألة اعتماد قنصل فرنسا بمقتضى معاهدة

26 يحي بوعزيز، الموجز في تاريخ الجزائر الحديثة، ج2، دار البصائر للنشر والتوزيع، طبعة خاصة، الجزائر، 2009، ص 53.

27 Marcel Emirit, la situation économique de la régence d'Alger en 1830 », in informations historique, Paris, (novembre-décembre 1952), pp 169-172.

28 أحمد سالم، السيطرة العثمانية على الحوض الغربي للبحر المتوسط خلال القرن السادس عشر، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2011، ص 76.

الامتيازات الأجنبية التي أبرمها السلطان سليمان القانوني مع ملك فرنسا فرنسوا الأول سنة 1535، أصبح قناصل فرنسا يتمتعون بامتيازات واسعة في الولايات العثمانية منها الحق في فرض حمايتهم على الرعايا الأوروبيين من غير الفرنسيين المقيمين في الولايات العثمانية. ولقد اعترضت إيالة الجزائر على قبول اعتماد قنصل فرنسا بهذه الصلاحيات الواسعة[29].

في سنة 1588 أحدثت السلطنة العثمانية تغييرا إداريا في إيالة الجزائر يعكس تحول الباب العالي من الاهتمام بالحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط نحو المشرق العربي، ففي ظل نظام البايلرباي كانت الجزائر تتمتع بحرية كاملة في ربط علاقاتها مع القوى الأوروبية، وهذا المبدأ كرسه السلاطين العثمانيون منذ عهد السلطان سليم الأول الذي حمل لقب خادم الحرمين. ولقد حاولت الدولة العثمانية الضغط على إيالة الجزائر بقصد تطبيق المعاهدات التي تبرمها اسطنبول مع الدول الأوروبية وجعلها سارية المفعول في هذه الدول، ولقد تجسد هذا الاتجاه على الخصوص في المعاهدة التي أبرمتها فرنسا مع السلطنة العثمانية عام 1604 والتي جاء فيها: "على الرغم من أن قرصان الجزائر يعاملون معاملة حسنة عندما يرسون في الموانئ الفرنسية...ومع ذلك فإنهم لم يقلعوا عن أسر الفرنسيين الذين يلتقون بهم في البحر وسلبهم ممتلكاتهم...وفي حالة ما إذا لم يمتثلوا لأوامر الدولة في المستقبل، فإن إمبراطور فرنسا سوف لن يستقبلهم تحت قلاعه وسيمنعهم من الدخول إلى موانئه. والوسائل التي سيستخدمونها لقمع لصوصيتهم سوف لن تؤثر على علاقاتنا ولن تمس بمعاهداتنا"[30].

وعلى إثر توقيع هذه المعاهدة ارسلت فرنسا فرنسوا سافاري دي بريف مبعوثا إلى الجزائر في مهمة لإقناع حاكم الجزائر لتنفيذ المعاهدات التي أبرمتها بلاده مع اسطنبول ولكن جهوده باءت بالفشل. ولقد تأكد موقف الجزائر بخصوص العلاقات العثمانية الفرنسية في مبدئين أساسيين:

- الأول إصرارها على عدم الاعتراف بالمعاهدات التي تبرمها الدولة العثمانية مع الدول الأخرى.
- الثاني يتمثل في المطالبة بالتعاقد المباشر مع كل دولة تريد إقامة علاقات مع الجزائر، وهذا المبدأ الذي سارت عليه إيالة الجزائر هو الذي أجبر فرنسا في النهاية إلى الدخول في التعامل المباشر[31].

تبلورت في الاتفاقيات التي عقدتها الجزائر مع فرنسا وانجلترا وهولندا خلال القرن السابع عشر مبادئ عديدة محفوظة في وثائق المعاهدات. ولقد كرست هذه المعاهدات مبدأ المعاملة بالمثل وتكافؤ المصالح بين الطرفين، كما التزمت هذه الدبلوماسية بالمبدأ القاضي بعدم الربط بين العلاقات السياسية بين الطرفين وبين النشاط التجاري الذي يقوم به رعاياهما، وحماية هؤلاء الرعايا الأجانب وأملاكهم حتى وإن كانت الجزائر في حالة حرب مع دولهم من ناحية، ومن ناحية ثانية، فقد حرصت الدبلوماسية العثمانية في الجزائر خلال القرن السابع عشر على المطالبة من الدول التي تتعاقد معها بضرورة مراعاة شروطها في تعيين القناصل لاعتمادهم[32].

للتاريخ فإن مفهوم القنصلية في التاريخ الأوروبي الحديث لم تتطور إلى المستوى الذي يسمح لها بالتمييز بين مصالح الأشخاص المعينين في هذه الوظائف ومصالح دولهم، وظلت القنصلية على هذا النمط حتى انعقاد مؤتمر فيينا عام 1815 الذي وضع السلك الدبلوماسي

29 محمد بن ميمون الجزائري، التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية، تح/ محمد بن عبد الكريم، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ص 307.

30 أحمد الشريف الزهار، مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار نقيب أشراف الجزائر، أحمد التوفيق المدني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط2، الجزائر، 1980، ص 26.

31 سفيان صغيري، (العلاقات العثمانية خلال العهد الدايات في الجزائر (1671-1830)، رسالة لنيل شهادة الماجيستر في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011-2012، ص 12.

32 عائشة غطاس، (حرف وحرفيون 1700-1830م)، أطروحة الدكتوراه في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 2000-2001، ص 7.

المتعارف عليه في عصرنا، خلافا لما يلاحظ بالنسبة للدولة العثمانية التي أظهرت استعدادا مبكرا منذ عهد السلطان سليم الأول وابنه السلطان سليمان القانوني للتمييز بين مهام أعوان الدولة في الخارج، ووظيفة التاجر ومصالحه التي لا يجوز خلطها مع مصالح الدولة[33].

لقد أكد حكام إيالة الجزائر في العهد العثماني في مراسلاتهم مع الدول الأوروبية على ضرورة مراعاة هذا المبدأ والتقيد به عند تعيين القناصل خدمة للمصالح المشتركة في السلم، وموقف الجزائر من هذه المسألة يعكس في الحقيقة الموقف الرسمي للدولة العثمانية في سياستها الخارجية. ومراعاة هذا المبدأ في الجزائر العثمانية هو الذي جعل القناصل الأوروبيين لا يرتاحون للعمل فيها لأنهم لم يجدوا التسهيلات التي يتمنونها لخدمة مصالحهم التجارية، ولا المكانة التي يجدونها في غيرها من الولايات العثمانية. فالتعامل مع مراسلات القناصل بدون أخذ هذا العنصر بعين الاعتبار سيدفع الباحث إلى الوقوع في الأخطاء المنهجية على حساب الحقيقة التاريخية[34].

لقد حرصت الدولة العثمانية على تكريس مبدأ السيادة في الجزائر والدفاع عليه في تعاملها مع الدول الأوروبية، مثال على ذلك قضية المدفعين اللذين سرقهما قرصان أوروبي، كان في خدمة الأسطول لبيعهما إلى الدوق دي غيز حاكم منطقة بروفانس جنوب فرنسا[35]. فاعتبرت الجزائر أن استرجاع المدفعين قضية مبدأ لأنها تمس بالسيادة ولأن المدفعين لم يكونا غنيمة حرب. ولقد رفضت إيالة الجزائر إقرار أي صلح مع فرنسا قبل استرجاعهما بالرغم من وساطة الدولة العثمانية لإنهاء الحرب بين الطرفين. وهذا الموقف من الوساطة العثمانية يوضح القيمة الرمزية التي كانت الجزائر تعيرها للبند الأول في المعاهدة بين الجزائر وفرنسا مبرمة عام 1619[36].

خاضت الجزائر صراعا دبلوماسيا في عهد الملك لويس الرابع عشر من أجل تثبيت مبادئ الدبلوماسية العثمانية ومنها عدم التزام الجزائر بتطبيق المعاهدات التي تبرمها الدولة العثمانية مع فرنسا. ولقد طرحت هذه القضية للمرة الأولى منذ توقيع معاهدة عام 1619 وعندما وقعت فرنسا معاهدة جديدة مع الدلة العثمانية عام 1673 وحصلت بموجبها على امتيازات تتعلق بالتعريفة الخاصة بالتجار الأوروبيين في الولايات العثمانية إلى جانب تدعيم مكانة السفير الفرنسي في اسطنبول ومكانة القناصل الفرنسيين في الموانئ وتوسيع صلاحياتهم في الولايات هذه الامتيازات استغلتها فرنسا لافتعال أزمات عديدة مع الجزائر لإجبارها على تطبيق بنود معاهدات الامتيازات[37].

لقد قامت فرنسا البوربونية بتوجيه ثلاث حملات بحرية ضد مدينة الجزائر خلال الفترة من عام 1682 حتى عام 1688. وقصفت الجزائر العاصمة وألحقت أضرارا بقصر الداي شعبان وبالجامع الكبير في صيف عام 1683. ولقد أشادت الكتابات الفرنسية بقصف الجزائر العاصمة واعتبرته انتصارا حققته فرنسا ضد إيالة الجزائر، ولقد سجل محمد بن رقية التلمساني في كتابه الموسوم بـ: "الزهرة النيرة فيما جرى

33 محمد مقصودة، (الكراغلة والسلطة في الجزائر خلال العهد العثماني (1519-1830)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، 2014-2015، ص 180.

34 شارل أندري جوليان، تاريخ إفريقيا الشمالية، تر/ محمد مزالي والبشير بن سلامة، ج2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، تونس، 1978، ص 324.

35 Moulay Belhamissi, Histoire de la marine algérienne : 1516-1830, Entreprise Nationale du Livre, Alger 1993, p 465.

36 ناصر الدين سعيدوني، (الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لولايات المغرب العثمانية (الجزائر، تونس وطرابلس الغرب)، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، العدد31، الكويت، 2013، ص 56-57.

37 نعيمة بوحمشوش، مساهمة البحرية الجزائرية في الحروب العثمانية خلال القرن السادس عشر، وزارة الثقافة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص 40.

بالجزائر حين اغارت عليها جنود الكفرة"[38]، هذا القصف والأضرار التي لحقت بالمدينة. وجاء العدوان الفرنسي خرقا لمعاهدة السلم المئوية 1584-1684 لكن صمود الجزائر اضطر فرنسا الى السعي لإبرام صلح جديد مع الجزائر[39].

كما تبنت الدبلوماسية العثمانية خلال الصراع الجزائري الفرنسي مبدأ نبذ استعمال القوة في العلاقات الدولية، ففي المراسلات التي تبادلها حكام إيالة الجزائر مع ملوك فرنسا أكدوا فيها أن رسالة مهذبة من الملك أو وزير البحرية يكون مفعولها أقوى مما يحدثه جيش أو اسطول[40]. ولقد واجهت الدبلوماسية العثمانية خلال الأزمة مع فرنسا قضية كان عليها أن توضحها بأنها تعاقدت لمصلحة الرعايا الجزائريين. ولقد ظهرت هذه المسألة عندما تعمدت فرنسا تضليل حكام الجزائر بخصوص إطلاق الأسرى الجزائريين، فبمقتضى معاهدة عام 1684 تعهدت فرنسا بإطلاق الأسرى من الأوجاق ورياس البحر حين تبادلهم مع الأسرى الفرنسيين بالجزائر لكن فرنسا تحايلت وأطلقت سراح الأسرى الجرحى وكبار السن من غير الجزائريين. ولقد أحرجت فرنسا بتصرفها موقف حكام الجزائر في نظر رعاياهم. وظلوا على مبدأ المطالبة بتحرير الأسرى حتى تم تسوية المسألة سنة 1692[41].

لقد حرصت الدبلوماسية العثمانية على التمسك بمبدأ الحياد في الصراع الأوروبي، وحين حاولت فرنسا التأثير على الجزائر لجرها في الحروب القارية عندما أرسل الملك لويس الرابع عشر بعثة إلى الجزائر العاصمة عام 1702 بقصد إقناع داي الجزائر بالوقوف إلى جانبها في حرب الوراثة الإسبانية. وخلال القرن الثامن عشر سعت الدبلوماسية العثمانية إلى توسيع علاقات السلم مع الدول الأوروبية، وخاصة الدول التي لها مصالح في حوض البحر المتوسط. فأبرمت معاهدة صلح مع السويد سنة 1729 والدانمارك سنة 1746 وهامبورغ سنة 1751 والبندقية سنة 1763 وإسبانيا سنة 1785، وهي المعاهدة التي كانت لها أهمية في إعادة الأمن والاستقرار في الحوض الغربي للبحر المتوسط لأنها مهدت لتحرير وهران والمرسى الكبير سنة 1792[42].

بناء على هذه المعاهدات طورت الدبلوماسية العثمانية عددا من المبادئ منها: الوفاء بالعهد والتقيد بالالتزامات. بالرغم مما كتبته الادبيات الصليبية حول عدم وفاء الجزائريين بتعهداتهم فإن التقارير الدبلوماسية الموضوعية أكدت الجانب الإيجابي في سلوك الدول البحرية في شمال إفريقيا ولدى الدولة العثمانية بالخصوص. كما أبرزت هذه المعاهدات مبدأ اعتبار أن حالة السلم من المنظور العثماني في الحوض المتوسط هي الحالة التي يجب أن تسود دائما. ولقد تجسد هذا المبدأ في المعاهدات التي أبرمتها الجزائر خلال القرن الثمن عشر والنصف الاول من القرن التاسع عشر[43].

كما أبرزت هذه المعاهدات مبدأ التعامل مع جميع الدول على قدم المساواة، فمن خلال المعاهدات المبرمة مع الدول الأوروبية بالنسب لاعتماد قناصلها بالجزائر أو التعريفة الجمركية المفروضة على رعاياها من التجار أو للقضاء القنصلي وصلاحياته. ورغم ذلك فإن الكتابات الغربية، قد ركزت على فرض الجزية على الدول المتعاقدة مع الجزائر، والحقيقة أن الهدايا القنصلية التي كانت تدفعها الدول التي لها علاقات مع إيالة الجزائر، فإن الجزائر كانت تقدم هدايا مماثلة من للقناصل المعتمدين ولأساطيل بلدانهم حين ترسو في ميناء الجزائر. ويبدو أن السبب

38 محمد بن رقية التلمساني، الزهرة النيرة فيما جرى بالجزائر حين اغارت عليها جنود الكفرة، تح/ عبد الحميد حاجيات، طبعة خاصة، الجزائر، 2014، ص 60.

39 Moulay Belhamissi, Histoire de la marine algérienne, Op-cit, p 532.

40 بوعزيز يحي، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج1، دار الهدى، الجزائر، 2013، ص 92.

41 Moulay Belhamissi, Histoire de la marine algérienne, Op-cit, p 658.

42 بلبروات بن عتو، (التحرير الثاني والنهائي لوهران والمرسى الكبير عام 1206هـ/ 1792م)، مجلة عصور، العدد 4-5، جامعة وهران، 2003-2004، ص 263.

43 جمال قنان، مرجع سابق، ص 483.

هذا التشويه المقصود هو أن السويد والبندقية مثلا، كانت قد تجاوزت في تعاقدها مع الجزائر الحظر البابوي المفروض على الدولة العثمانية، عندما تعهدت بتصدير مواد محظورة إلى إيالة الجزائر كالأسلحة والأخشاب لبناء السفن مقابل إعفاء هذه المواد المستوردة من جميع الرسوم الجمركية. فهذا الالتزام هو الذي تسميه الكتابات الغربية بالإتاوات والجزية[44].

في المعاهدات التي أبرمتها الجزائر مع الدول الأوروبية خلال القرن الثامن عشر، أثبتت فيها مبدأ التسامح الديني والاعتراف بضرورة مراعاة الشرائع والأعراف وتقاليد الرعايا الأجانب المقيمين في البلاد. فالقضاء القنصلي استمد أسسه الأولى من المبدأ الاسمى، ولقد بالغت الجزائر في التصوير المثالي للعلاقات بين الدول منذ بداية العمل بمعاهدة الامتيازات الأجنبية عام 1535، التي كرست مبدأ حماية مصالح الرعايا الأجانب حتى في حالة الحرب. ولقد سجل هذا المبدأ في المعاهدات التي أبرمتها الجزائر مع فرنسا في القرن التاسع عشر، وفي المعاهدة التي أبرمتها مع هامبورغ، وهناك مبدأ سارت عليه الدبلوماسية العثمانية في الجزائر خلال القرن التاسع عشر، وهو عدم مساعدتها لدولة في حالة حرب مع الدولة التي تم التعاقد معها. وهذا المبدأ يبين مستوى الوعي السياسي الذي وصلت إليه العلاقات الدولية في منظور الدبلوماسية العثمانية، وهو تطور نوعي سجلته الدولة العثمانية قبل أن تصل الدول الأوروبية إلى هذا المستوى من التعامل في علاقاتها مع الدولة العثمانية. فالوئام الأوروبي الذي تكون بعد مؤتمر فيينا هو بمثابة تراجع عن هذا المبدأ الذي تبنته الدولة العثمانية وتعاقدت على أساسه مع الدول الأوروبية خلال القرن الثامن عشر[45].

ويعتبر هذا المبدأ مع مبدأ الحياد تجاه الصراع الأوروبي الذي تبنته إيالة الجزائر منذ القرن السابع عشر إحدى أسس القانون الحديث. ولكن الدول الأوروبية سارعت إلى هدم هذه الأسس واستبدلتها بالقانون الأوروبي الذي فرضته الدول المنتصرة في الحرب ضد نابليون، وخاصة في مؤتمر فيينا عام 1815 تحت اسم القانون الدولي لخدمة التوازن السياسي في أوروبا وخدمة لمصالح الدول الكبرى في التوسع الاستعماري[46].

تميز الوضع الدولي لإيالة الجزائر غشية انعقاد مؤتمر فيينا عام 1815 بالالتزام الصارم بسبب الموقف المعادي لإنجلترا. ويعود سبب هذا الموقف إلى حروب نابليون، عندما حاولت انجلترا إقحام الجزائر في الحرب ضد فرنسا، لكن انجلترا فشلت في تحويل الجزائر عن موقف الحياد في هذا الصراع الأوروبي، وزاد في عداوة انجلترا لإيالة الجزائر إقدام الداي مصطفى بشا على استقبال دبيوا تانفيل مبعوث نابليون بقصد إبرام صلح بين الجزائر وفرنسا عام 1801. فهدد الانجليز باشا الجزائر بقصف المدينة، ثم عمدوا إلى الضغط عليه عن طريق الدولة العثمانية لكن دون جدوى. ولكن طرحت انجلترا المسألة الجزائرية في مؤتمر فيينا، ونجحت تكوين تحالف بحري شاركت فيه الدول الكبرى ضد إيالة الجزائر، وقد أيدت روسيا والنمسا المشروع الانجليزي في عدم الاعتراف بالسيادة لأي دولة غير أوروبية، وكان القصد من ذلك القضاء على الدولة العثمانية، تحت شعار محاربة القرصنة وإلغاء تجارة الرقيق. أما فرنسا فلم يكن لها دور في اتخاذ القرارات لأنها كانت منهزمة، ولكنها سعت لدى الدول الكبرى من أجل عدم تنفيذ الخطة للحفاظ على مصالحها في الجزائر وحوض البحر المتوسط. وأمام تحفظ القوى الأوروبية قررت انجلترا التدخل ضد الجزائر وحرق أسطولها عام 1816[47].

---

44 أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائري الثقافي من القرن 10هـ إلى غاية 14هـ/16-20م ،ج2، دار الغرب الإسلامي، ط2، بيروت، 1985، ص 490.

45 فكاير عبد القادر، (معاهدتا الجزائر مع إسبانيا 1786-1791 ظروفهما وانعكاساتها على العلاقات بين البلدين)، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، العدد 5، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2015، ص 217-218.

46 Charles Feraud, « Ephémérides d'un secrétaire officiel sous la domination turque à Alger de 1775 à 1805 », in 313. R .A .N, n°18, Paris 1874, p

47 أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ بداية الجزائر الحديث بداية الاحتلال، دار الرائد، عالم المعرفة، الجزائر 2009، ص 260.

رغم الهجوم البحري الانجليزي، إلا أن الجزائر رفضت الالتزام بقرارات مؤتمر فيينا، ولقد برز هذا الموقف مرة ثانية، في رد الداي حسين باشا (1818-1830)، للمبعوث الانجليزي والمبعوث الفرنسي المفوضين من مؤتمر اكس لا شابيل عام 1818 لتبليغ الداي بالقرارات التي اتخذتها الدول الكبرى تجاه القرصنة وخلال هذه المقابلة، تبين للداي أن الدول الأوروبية بالرغم من تصريحها المعلن كانت تتآمر على سيادة الدولة العثمانية في الجزائر، خاصة وأن روسيا والنمسا لم تعد تعترف بهذه السيادة. ولقد أوضح الداي حسين للمبعوثين أن الادعاء الأوروبي ضد الجزائر لا أساس له، حيث أكد لهما أن إيالة الجزائر كانت في حالة سلم مع جميع الدول الأوروبية التي ترتبط معها بمعاهدة صلح ولها قناصل معتمدين بها. أما بالنسبة لقضية استرقاق الأسرى النصارى فقد تبين للمسؤولين أن الخلاف يكمن فقط في التسمية. فوضعية الأسرى النصارى في الجزائر لا تتميز عن وضعية أسرى الحرب في أي بلد أوروبي[48].

مهما يكن من أمر مبادئ الدبلوماسية العثمانية في الجزائر، فإن النشاط الدبلوماسي الجزائري في العهد العثماني فيه عناصر سلبية منها: انعدام المبادرة في العمل الدبلوماسي، لأن الجزائر التزمت بالموقف الدفاعي، فلم تسعى لتحقيق أية أهداف في البلدان الأوروبية. ويمكن تفسير هذا النشاط المحدود بالنظرة المثالية للعلاقات الدولية. ولقد بلغ العجز الدبلوماسي ذروته عندما حل الخطر الأوروبي ضد إيالة الجزائر، فلم يكن يدركه الداي حسين باشا، ولقد تأكد ذلك أثناء الأزمة الدبلوماسية مع فرنسا البوربونية عام 1827، حيث أدرك الجزائريون أن البيان الذي وزعته الحملة الفرنسية ضد الجزائر عند نزولها في سيدي فرج في 14 جوان 1830 وجد صدى لدى سكان الجزائر العاصمة، حين اعتقدوا أن الخلاف كان قائما بين الداي حسين باشا ودوفال قنصل فرنسا في الجزائر كما أدعى محرر هذا البيان، وليس بين الجزائر وفرنسا، ولقد شل هذا الاعتقاد نسبة عالية من قدرات المقاومة الشعبية لخطر الغزو الفرنسي الذي انتهى بسقوط الجزائر العاصمة في 5 جويلية 1830، وعجز الدبلوماسية العثمانية في منع اختفاء الكيان الجزائري في بداية الاحتلال.

الخاتمة والتوصيات:

بعد عرض هذه الورقة النقاشية، نستنتج أن الحكم العسكري طبع تاريخ الدولة العثمانية في الجزائر قبل عام 1830، ويعزى هذا الحكم الى طبيعة الصراع البحري الطويل بين الجزائر قاعدة الاسطول العثماني في الحوض الغربي للبحر المتوسط، ودوره في تأمين المصالح التجارية والأمنية للسلطنة العثمانية، ومساعدة المهاجرين الأندلسيين في الوصول بأمان إلى المدن الساحلية في شمال إفريقيا، وإلى انعدام الثقة بين الحكم العثماني في الجزائر والحفصيين في تونس قبل عام 1573، والسعديين والعلويين في المغرب الأقصى قبل رسم الحدود في اواخر القرن السابع عشر، في عهد الداي شعبان. ولذلك تختلف نظرة الجزائريين الى تاريخ الجزائر الحديث بعيدا عن الكتابات التاريخية الموضوعية وهذا ما سنوضحه في التوصيات التالية:

1. لولا النظام العسكري في الجزائر خلال الفترة العثمانية لما تمكنت من المحافظة على مكانتها السياسية.
2. يجب أن يقيم التاريخ العثماني في الجزائر بوجهة نظر وطنية مستقلة عن المصادر الفرنسية. ولنا في كتابات المؤرخين الثلاث: مولاي بلحميسي في كتابه تاريخ البحرية الجزائرية في ثلاثة أجزاء، أبو القاسم سعد الله في كتابه تاريخ الجزائري الثقافي والحركة الوطنية في بداية الاحتلال وناصر الدين سعيدوني في كتبه حول التاريخ الاقتصادي والاجتماعي خير مثال على جهود الباحثين المتخصصين في تأصيل مدرسة التاريخ الجزائري لإعادة كتابة تاريخ الدولة العثمانية في الجزائر قبل عام 1830.
3. على المؤرخين الجزائريين والأتراك تعلم اللغة التركية والعربية وملء الفراغ الموجود في هذا المجال. كما يوجد الكثير من وثائق الأرشيف، من الصعب الاستفادة منها بشكل فردي، فعلى مراكز البحث العلمي والمؤسسات دعم مثل هذه الأبحاث.

48 جمال قنان، مرجع سابق، ص 496.

4. يجب إبراز وجهة النظر التركية بخصوص الفترة العثمانية في الجزائر، وعلى المؤرخين الجزائريين والأتراك العمل سويا في هذا المجال.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: المصادر:

1. محمد بن رقية التلمساني، الزهرة النيرة فيما جرى بالجزائر حين اغارت عليها جنود الكفرة، تح/ عبد الحميد حاجيات، طبعة خاصة، الجزائر، 2014.
2. بن ميمون محمد الجزائري، التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية، تح/ محمد بن عبد الكريم، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981.

ثانيا: المراجع باللغة العربية:

أ- الكتب:

1. بوحمشوش نعيمة، مساهمة البحرية الجزائرية في الحروب العثمانية خلال القرن السادس عشر، وزارة الثقافة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.
2. بوعزيز يحي، الموجز في تاريخ الجزائر الحديثة، ج2، دار البصائر للنشر والتوزيع، طبعة خاصة، الجزائر، 2009.
3. بوعزيز يحي، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج1، دار الهدى، الجزائر، 2013.
4. جوليان شارل أندري، تاريخ إفريقيا الشمالية، تر/ محمد مزالي والبشير بن سلامة، ج2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، تونس، 1978.
5. الجيلالي عبد الرحمان، تاريخ الجزائر العام، ج3، ديوان المطبوعات الجامعية، ط7، الجزائر، 1994.
6. حلاق حسن وعباس صباغ، المعجم الجامع في المصطلحات الأيوبية والمملوكية والعثمانية ذات الأصول العربية والفارسية والتركية، دار العلم للملايين، ط1، بيروت، 1999.
7. حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، تر/ محمد العربي الزبيري، الجزائر، 1983.
8. خلاصي علي، القلاع والحصون في الجزائر (المنشآت العسكرية الجزائرية في العصر الحديث)، مطبعة الديوان، الجزائر، 2008.
9. الزهار أحمد الشريف، مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار نقيب أشراف الجزائر، أحمد التوفيق المدني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط2، الجزائر، 1980.
10. سالم أحمد، السيطرة العثمانية على الحوض الغربي للبحر المتوسط خلال القرن السادس عشر، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2011.
11. سبنسر وليم، الجزائر في عهد رياس البحر، تر/ عبد القادر زيادية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006.

12. سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائري الثقافي من القرن 10هـ إلى غاية 14هـ/16-20م ،ج2، دار الغرب الإسلامي، ط2، بيروت، 1985.

13. سعد الله أبو القاسم، محاضرات في تاريخ بداية الجزائر الحديث بداية الاحتلال، دار الرائد، عالم المعرفة، الجزائر 2009.

14. سعد الله أبو قاسم، أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر، ج2، دار البصائر، طبعة خاصة، الجزائر، 2007.

15. سليماني أحمد، تاريخ المدن الجزائرية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

16. شاطو محمد، نظرة المصادر الجزائرية والأجنبية إلى السلطة العثمانية في الجزائر، دار كوكب العلوم للنشر والتوزيع والطباعة، الجزائر، 2017.

17. عباد صالح، الجزائر خلال الحكم التركي (1514-1830)، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

18. غطاس عائشة، (حرف وحرفيون 1700-1830م)، أطروحة الدكتوراه في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 2000-2001.

19. فكاير عبد القادر، الصراع الجزائري الإسباني خلال القرن 10هـ/16م، كوكب العلوم، ط1، الجزائر، 2016.

20. قنان جمال، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر 1500-1830، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1985.

21. المدني توفيق أحمد، حرب ثلاثمائة سنة بين الجزائر وإسبانيا (1492-1792م)، دار البصائر للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2007.

22. مروش منور، دراسات عن الجزائر في العهد العثماني: القرصنة الأساطير والواقع، الجزء الثاني، القصبة للنشر، الجزائر، 2009.

23. المزاري بن عودة، طلوع السعد السعود في أخبار وهران والجزائر وإسبانيا وفرنسا الى أواخر القرن التاسع عشر، تح/ يحي بوعزيز، دار البصائر، ط1، الجزائر، 2007.

24. الميلي مبارك بن محمد، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج3، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، 1964.

25. هاينرش فون مالتسان، ثلاث سنوات في غربي شمال إفريقيا، تر/ أبو العيد دودو، دار الأمة للطباعة والنشر، ط1، الجزائر، 2008.

26. وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية، ملف خاص حول موقف المؤرخين الأجانب من تاريخ الجزائر، مجلة الأصالة، الجزائر، 1972.

27. وولف جون. ب، الجزائر وأوروبا (1500-1830)، تر/ أبو القاسم سعد الله، المكتبة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.

ب- الرسائل الجامعية

1. صغيري سفيان، (العلاقات العثمانية خلال العهد الدايات في الجزائر (1671-1830)، رسالة لنيل شهادة الماجيستر في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011-2012.

2. مقصودة محمد، (الكراغلة والسلطة في الجزائر خلال العهد العثماني (1519-1830)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، 2014-2015.

ج- الدوريات:

1. بلبروات بن عتو، (التحرير الثاني والنهائي لوهران والمرسى الكبير عام 1206هـ/ 1792م)، مجلة عصور، العدد 4-5، جامعة وهران، 2003-2004.
2. فكاير عبد القادر، (معاهدتا الجزائر مع إسبانيا 1786-1791 ظروفهما وانعكاساتها على العلاقات بين البلدين)، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، العدد 5، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2015.
3. سعيدوني ناصر الدين، (الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لولايات المغرب العثمانية (الجزائر، تونس وطرابلس الغرب)، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، العدد 31، الكويت، 2013، ص 56-57.

ثالثا: المراجع باللغة الأجنبية:

1. Belhamissi Moulay, Histoire de la marine algérienne (1516-1830), Entreprise Nationale du livre, Alger, 1993.
2. Belhamissi Moulay, L'Algérie aux mille canons, SNED, Alger 1983.
3. Boyer Pierre, La vie quotidienne à Alger, Paris 1963.
4. Emirit Marcel, la situation économique de la régence d'Alger en 1830 », in informations historique, Paris, (novembre-décembre 1952), pp 169-172.
5. Gautier Emile Félix, Histoire et historiens de l'Algérie, Edition F. Alcan, Paris 1931.
6. Grammont (de), Histoire d'Alger sous la domination turque 1515-1830, Paris 1887.
7. Feraud, Charles, « Ephémérides d'un secrétaire officiel sous la domination turque à Alger de 1775 à 1805 », in R .A .N, n°18, Paris 1874.
8. Julien Charles-André, Histoire de l'Algérie contemporaine 1827-1871, PUF, Paris 1964.